المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

مشروع قانون المالية

2023

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 29/10/2022 19:24	Le 29/10/2022 19:28

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 7
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج 9
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 10
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 12
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 14
الجزء الثاني : تقديم البرامج 15
برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 16
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 16
2. مسؤول البرنامج 17
3. المتدخلين في القيادة 17
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 18
برنامج 134 : الدعم و المواكبة 23
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 23
2. مسؤول البرنامج 25
3. المتدخلين في القيادة 25
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 26
الجزء الثالث : محددات النفقات 31
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 32
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 32

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 33

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 34

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 35

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تتولى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان دورا محوريا في المجال المؤسساتي وذلك بالنظر لدورها الأساسي المتجسد في تسهيل التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني وكذلك العمل على تعزيز وتثمين دعم مهام التواصل والعلاقات العامة.

إن عمل الوزارة يستمد مرجعيته الأساسية من التوجيهات الملكية السامية الواردة في مجالات اختصاص الوزارة، كما أنه ينطلق من المقتضيات الدستورية الواردة في دستور 2011، والذي عزز دور السلطة التشريعية وكذا علاقتها بالحكومة، من خلال نسق دستوري يكفل التوازن والتعاون بين السلط، كما سعت المقتضيات الدستورية إلى إعطاء المجتمع المدني وضعا متقدما من خلال النهوض بأدواره الدستورية الجديدة.

ولتحقيق هذا المبتغى واستنادا لاستراتيجية الوزارة الجديدة، فإن النهوض بسبل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتعزيز أدوار المجتمع المدني ودعم مهام التواصل والعلاقات العامة يمثل أولوية من أولوياتها.

كما إن هذه الاستراتيجية تنطلق من رؤية واضحة محددة الأهداف والآليات، وذلك من خلال تخصيص كل مجال من المجالات، التي تشتغل عليها الوزارة وهي العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وكذا دعم مهام التواصل والعلاقات العامة، إضافة إلى مجال الإدارة والحكامة، بالهدف الاستراتيجي الخاص به والأوراش والمشاريع المتعلقة بذات المجال. وتتوخى هذه الرؤية تحقيق رهانات أساسية تتمثل في:

1. **المساهمة في الرفع من الإنتاج التشريعي والرقابي للمؤسسة التشريعية وتعزيز المبادرات التشريعية البرلمانية؛**
2. **تعزيز أدوار المجتمع المدني ورفع قدرات الجمعيات وتقوية أنظمة تمويلها للمساهمة في التنمية؛**
3. **إرساء تواصل حكومي فعال ومؤثر في الرأي العام؛**
4. **تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد.**

ولتنزيل هذه الرهانات على أرض الواقع، تم اعتماد ثلاث آليات أساسية وهي:

- **تحديث المنظومة القانونية والتنظيمية؛**
- **الاهتمام وتثمين الموارد البشرية وتنمية الموارد المالية وترشيد إنفاقها؛**
- **الانفتاح على مختلف الفاعلين واعتماد المقاربة التشاركية.**

ولتفعيل اختصاصاتها اعتمدت الوزارة في مجالي العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني برنامجين:

البرنامج الأول : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني ويتضمن ثلاثة مشاريع أساسية وهي:

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **مشروع التفاعل مع البر لمان؛**
- **مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني؛**
- **مشروع الديمقراطية التشاركية.**

البرنامج الثاني : الدعم والمواكبة ويتضمن مشروعين أساسيين وهما:

- **مشروع دعم المهام؛**
- **مشروع دعم مهام التواصل الحكومي.**

<u>في مجال العلاقات مع البرلمان:</u>

ستعمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان على إطلاق عدد من الأوراش وذلك بهدف تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والبرلمان، والغاية تعزيز وتجويد العمل التشريعي والرقابي للبرلمان وتقييم السياسات العمومية، وكذلك تعزيز المبادرات التشريعية للبرلمان.

وفي هذا الإطار، ستعمل الوزارة على الإسهام في تعزيز تقييم جلسات السياسات العمومية وكذلك العمل على تتبع مسار الأسئلة الكتابية من خلال النظام المعلوماتي المندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وتعزيز حصص الأسئلة الشفوية البرلمانية. كما ستسعى إلى تعزيز التواصل والتنسيق بين القطاعات الحكومية بخصوص العلاقة مع السلطة التشريعية، وتعزيز قدرات المستشارين المكلفين بالشؤون البرلمانية في الدواوين الوزارية.

كما ستعمل الوزارة على تطوير خدمات النظام المعلوماتي المندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وكذلك مواكبة أشغال اللجنة البين وزارية لتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية وتتبع تنفيذ توصياتها.

وسيتم العمل خلال هذه الولاية التشريعية الحالية 2021-2026 في مجال العلاقات مع البرلمان على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

1. **تعزيز التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية؛**
2. **تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية؛**
3. **تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية وتقوية قدرات المستشارين في الشؤون البرلمانية في الدواوين الوزارية.**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

في مجال العلاقات مع المجتمع المدني:

يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما ينص على ذلك الفصل الأول منه، كما يتضمن جملة من الحقوق الدستورية التي أسست لقواعد التشاور العمومي وآليات الديمقراطية التشاركية على المستويين الوطني والترابي في الفصول 6 و12 و 13 و 14 و 15 و 139 من الدستور، والتي شكلت دفعة حقيقية في المسار الديمقراطي والحقوقي بالمغرب من خلال المكانة المتميزة التي اعتلتها جمعيات المجتمع المدني في الوثيقة الدستورية للمملكة، والأدوار التي باتت ملقاة على عاتقها ارتباطا بمشاركتها ومساهمتها المواطنة البناءة في إعداد السياسات العمومية ودعم مسار التنمية الشمولية والمندمجة والمستدامة وطنيا ومحليا.

وقد أولت الحكومة أهمية خاصة للمجتمع المدني للنهوض به ودعمه ومواكبته للقيام بالمهام المنوطة به، لاسيما مع توسيع مهام قطاع العلاقات مع البرلمان بإسناد مهام جديدة تتمثل في تنسيق السياسات الحكومية في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، وقد حرصت الوزارة ضمن استراتيجيتها الجديدة المتمثلة في جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا لازما في التنمية الشاملة والمستدامة من خلال محورين أساسين، وتضم في مجملها 11 برنامجا و21 مشروعا، ينصب المحور الأول على الإسهام في دعم مجتمع مدني مستقل، مهيكل، منظم وقوي، ويسعى المحور الثاني إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر، بالموازاة مع هذين المحورين، ثمة أربعة محاور داعمة وهي:

- المحور الأول: يهم إعداد وتنسيق السياسة العمومية في مجال النهوض بالمجتمع المدني؛
- المحور الثاني: يخص تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني؛
- المحور الثالث: يهم النهوض بالمشاركة المواطنة؛
- المحور الرابع: يتعلق بضمان إنتاج وتعزيز وتثمين المعطيات المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع تعزيز قدرات الجمعيات يشكل أحد الأوراش الهامة التي ستنكب عليها الوزارة، ذلك أن تعزيز قدرات الجمعيات هو الكفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمطلب تمتيع المجتمع المدني بأدوار دستورية فعلية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

- ضمان تمثيلية النساء في اللجن الاستشارية والموضوعاتية: لجنة تنظيم جائزة المجتمع المدني، لجنة تحكيم جائزة المجتمع المدني، لجنة انتقاء ملفات الجمعيات، اقتراح الجمعيات لعضوية المجالس والهيئات الوطنية.
- ضمان استفادة النساء بنسبة لا تقل عن الثلث من البرامج التكوينية التي تنظمها الوزارة وكذا شركاؤها.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)	% مشروع قانون المالية لسنة 2023/ قانون المالية للسنة 2022
الموظفون	39 611 000	41 815 000	5,56
المعدات والنفقات المختلفة	14 170 000	45 811 000	223,3
الاستثمار	3 186 000	24 460 000	667,73
المجموع	56 967 000	112 086 000	96,76

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

عرف مشروع قانون المالية لسنة 2023 ارتفاعا نسبيا بما قدره 96,76 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2022.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	41 815 000					
المعدات والنفقات المختلفة	45 811 000	-	-			
الاستثمار	24 460 000	-	-			
المجموع	112 086 000	-	-	-	-	112 086 000

■ تعليق

لا تتوفر الوزارة على أية مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة أو حسابات مرصدة لأمور خصوصية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2023 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2022)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2023)			% مشروع قانون المالية للسنة 2023 / قانون المالية للسنة 2022
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	56 967 000	41 815 000	23 960 000	11 150 000	35,03
الدعم و المواكبة	-	-	21 851 000	13 310 000	-
المجموع	56 967 000	41 815 000	45 811 000	24 460 000	96,76

■ تعليق

- يبلغ مجموع الاعتمادات المرصودة لبرنامج تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني **76.925.000 درهم**؛
- يبلغ مجموع الاعتمادات المرصودة لبرنامج لدعم والمواكبة **35.161.000 درهم**.

جدول 3: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2023
	مشروع قانون المالية للسنة 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2023	تحويلات أو دفوعات	
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	76 925 000	-	-	-	-	76 925 000
الدعم و المواكبة	35 161 000	-	-	-	-	35 161 000
المجموع	112 086 000	-	-	-	-	112 086 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التفاعل مع البرلمان	440 000	2 650 000	3 090 000
تقوية قدرات المجتمع المدني	21 670 000	8 150 000	29 820 000
الديموقراطية التشاركية	1 850 000	350 000	2 200 000

■ **تعليق**

تم تخصيص مبلغ 3 090 000 لمشروع التفاعل مع البرلمان، بينما تم رصد مبلغ 29 820 000 لمشروع تقوية قدرات المجتمع المدني ومبلغ 2 200 000 لمشروع الديموقراطية التشاركية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

برنامج 134 : الدعم و المواكبة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم مهام التواصل الحكومي	2 930 000	270 000	3 200 000
دعم المهام	18 921 000	13 040 000	31 961 000

تعليق

تم تخصيص مبلغ **31.961.000 درهما** لمشروع دعم المهام، بينما تم رصد مبلغ **3.200.000 درهما** لمشروع دعم مهام التواصل الحكومي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
نفقات الموظفين	39 611 000	40 025 000	41 815 000	42 866 000	43 949 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	14 170 000	13 002 000	45 811 000	45 811 000	45 811 000
نفقات الاستثمار	3 186 000	2 916 000	24 460 000	24 460 000	24 460 000
المجموع	56 967 000	55 943 000	112 086 000	113 137 000	114 220 000

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025
تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني					
الميزانية العامة	56 967 000	55 943 000	76 925 000	81 016 000	82 099 000
الدعم و المواكبة					
الميزانية العامة	-	-	35 161 000	32 121 000	32 121 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2025, 2024,2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2022	الإسقاطات الأولية 2023	مشروع قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات 2024	الإسقاطات 2025

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB

تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني					
التفاعل مع البرلمان	636 200	420 000	3 090 000	3 090 000	3 090 000
تقوية قدرات المجتمع المدني	1 540 000	2 311 000	29 820 000	29 820 000	29 820 000
الديموقراطية التشاركية	566 000	600 000	2 200 000	2 200 000	2 200 000
الدعم و المواكبة					
دعم المهام	-	-	31 961 000	31 961 000	31 961 000
دعم مهام التواصل الحكومي	-	-	3 200 000	3 200 000	3 200 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
134 : **الدعم و المواكبة** مسؤول البرنامج : مدير الموارد والدراسات والنظم المعلوماتية	هدف 1.134 : تقوية كفاءة الموارد البشرية وتحديث الإدارة ورقمنتها	مؤشر 1.1.134 : نسبة الرضى عن برامج التكوين المستمر	مؤشر 1.1.1.134 : نسبة ولوج النساء للتكوين
		مؤشر 2.1.134 : عدد الخدمات التي تمت رقمنتها	
		مؤشر 3.1.134 : نسبة تخفيض الاستعمال الطاقي (الماء، الكهرباء والمحروقات)	مؤشر 1.3.1.134 : نسبة تجديد حظيرة السيارات بسيارات وفق معايير للبيئة
123 : **تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني** مسؤول البرنامج : مدير العلاقات مع المجتمع المدني.	هدف 1.123 : تحسين التفاعل مع المبادرات البرلمانية	مؤشر 1.1.123 : نسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها	
		مؤشر 2.1.123 : نسبة مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها	
	هدف 2.123 : تأهيل البيئة القانونية للمجتمع المدني	مؤشر 1.2.123 : عدد النصوص القانونية والتنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها وإحالتها على مسطرة المصادقة	
	هدف 3.123 : تقوية قدرات المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية	مؤشر 1.3.123 : عدد الآليات التي تم وضعها لتقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بهدف تعزيز سبل التعاون والحوار بين الحكومة والبرلمان وتجويد العمل التشريعي والرقابي للبرلمان وتقييم السياسات العمومية، وكذلك تعزيز المبادرات التشريعية للبرلمان، يتضمن برنامج "**تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني**" ثلاثة مشاريع أساسية وهي:

- **مشروع التفاعل مع البرلمان؛**
- **مشروع تقوية قدرات المجتمع المدني؛**
- **مشروع الديمقراطية التشاركية.**

في هذا الصدد، ستعمل الوزارة في مجال العلاقات مع البرلمان على إطلاق عدد من الأوراش وذلك من خلال الإسهام في تعزيز تقييم جلسات السياسات العمومية وتتبع مسار الأسئلة الكتابية عبر النظام المعلوماتي المندمج لتتبع العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية. وسيتم العمل خلال هذه الولاية التشريعية الحالية 2021-2026 في مجال العلاقات مع البرلمان على ثلاثة محاور أساسية، تتمثل في:

1. **تعزيز التعاون بين الحكومة والسلطة التشريعية؛**
2. **تقوية المبادرات التشريعية البرلمانية؛**
3. **تعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية في علاقتها بالسلطة التشريعية وتقوية قدرات المستشارين في الشؤون البرلمانية في الدواوين الوزارية.**

أما في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، فقد أولت الحكومة أهمية خاصة للمجتمع المدني للنهوض به ودعمه ومواكبته للقيام بالمهام المنوطة به، لاسيما مع توسيع مهام قطاع العلاقات مع البرلمان بإسناد مهام جديدة تتمثل في تنسيق السياسات الحكومية في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، وقد حرصت الوزارة ضمن استراتيجيتها الجديدة المتمثلة في جعل المجتمع المدني شريكا أساسيا لازما في التنمية الشاملة والمستدامة من خلال محورين أساسين، وتضم في مجملها 11 برنامجا و21 مشروعا، ينصب المحور الأول على الإسهام في دعم مجتمع مدني مستقل، مهيكل، منظم وقوي، ويسعى المحور الثاني إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية بشكل فعال ومؤثر، بالموازاة مع هذين المحورين، ثمة أربعة محاور داعمة وهي:

1. **إعداد وتنسيق السياسة العمومية في مجال النهوض بالمجتمع المدني؛**
2. **تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية المتعلقة بالمجتمع المدني؛**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. **النهوض بالمشاركة المواطنة؛**
4. **ضمان إنتاج وتعزيز وتثمين المعطيات المتعلقة بجمعيات المجتمع المدني.**

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

من أجل ترسيخ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ترتكز استراتيجية البرنامج في الشق المتعلق بتكريس بعد النوع الاجتماعي على ضمان تمثيلية النساء في اللجن الاستشارية والموضوعاتية: لجنة تنظيم جائزة المجتمع المدني، لجنة تحكيم جائزة المجتمع المدني، لجنة انتقاء ملفات الجمعيات، اقتراح الجمعيات لعضوية المجالس والهيئات الوطنية.

2. مسؤول البرنامج

مدير العلاقات مع المجتمع المدني.

3. المتدخلين في القيادة

- مدير الموارد والدراسات والنظم المعلوماتية؛
- مدير العلاقات مع البرلمان؛
- مدير دعم مهام التواصل والعلاقات العامة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.123: تحسين التفاعل مع المبادرات البرلمانية

المؤشر 1.1.123 : نسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	50	70	80	90	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر المتعلق بنسبة الأسئلة الكتابية المجاب عنها باستعمال الصيغة التالية:

(عدد الأسئلة الكتابية المجاب عنها/عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها)*100

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من طرف أعضاء مجلسي النواب والمستشارين والأسئلة التي تمت الإجابة عنها من طرف القطاعات الحكومية، كما سيتم الاعتماد على المعطيات الواردة في الحصيلة السنوية لمديرية العلاقات مع البرلمان.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر له طبيعة كمية، ويتأثر أساسا بمدى تفاعل القطاعات الحكومية مع الأسئلة الكتابية التي توصلت بها.

- **تعليق**

سيمكن هذا المؤشر من تحسين التفاعل الحكومي مع الأسئلة البرلمانية كمؤشر حقيقي في مجال العمل الرقابي من خلال الرفع من نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية البرلمانية المحالة على القطاعات الحكومية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.1.123 : نسبة مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	60	70	80	90	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب المؤشر المتعلق بنسبة مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها باعتماد الصيغة التالية:

(عدد مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفا بشأنها/عدد المقترحات المتوصل بها)*100

- **مصادر المعطيات**

سيمكن النظام المعلوماتي المندمج الذي تعتمده الوزارة من تجميع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر بشكل محين وآني، كما سيتم الاعتماد على المعطيات الواردة في حصيلة مديرية العلاقات مع البرلمان.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر له طبيعة كمية، ويتأثر أساسا بنسبة تجاوب الحكومة مع مقترحات القوانين المحالة عليها من لدن مجلسي البرلمان.

- **تعليق**

سيمكن هذا المؤشر من المساهمة في تحسين التفاعل الحكومي مع المبادرات التشريعية البرلمانية، وذلك بغية الرفع من مستوى الإنتاج التشريعي الحكومي وتجويده.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.123: تأهيل البيئة القانونية للمجتمع المدني

المؤشر 1.2.123 : عدد النصوص القانونية والتنظيمية التي تم إعدادها أو تعديلها وإحالتها على مسطرة المصادقة

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	2	4	6	-	6	2024

- **توضيحات منهجية**

يعتمد هذا المؤشر على احتساب، بشكل تراكمي، عدد النصوص القانونية والتنظيمية التي سيتم إعدادها أو تعديلها وإحالتها على مسطرة المصادقة من مجموع النصوص المبرمجة وعددها 7 نصوص وهي كالتالي:

1. مشروع قانون التشاور العمومي؛
2. إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون التطوع التعاقدي؛
3. مشروع مرسوم الشراكة بين الدولة والجمعيات؛
4. تعديل النصوص التنظيمية المتعلقة العرائض والملتمسات؛
5. قانون التشغيل الجمعوي؛
6. قانون السجل الوطني للجمعيات.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر انطلاقا من برنامج عمل مديرية العلاقات مع المجتمع المدني وحصيلتها الدورية، بالإضافة إلى اجتماعات لجنة القيادة والتتبع لمشروع نجاعة الأداء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتجلى حدود ونقاط ضعف المؤشر في:

- وجود قطاعات حكومية أخرى معنية؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- المدة الزمنية التي تتطلبها مسطرة الاعتماد طويلة بالنظر لارتباط النصوص بمجالات تحتاج لنقاش عمومي وتوافق بين مختلف الفاعلين المعنيين.

- **تعليق**

رغم كون هذا المؤشر عددي وكمي، إلا أنه يمكن اعتباره مؤشرا كيفيا أيضا بالنظر لطبيعة النصوص القانونية أو التنظيمية واختلافها.

وسيساهم هذا المؤشر في تمكين المجتمع المدني من القيام بأدواره الدستورية التي تتطلب توفير بيئة قانونية مساعدة وداعمة له، وذلك من خلال تحيين النصوص الموجودة وإعداد نصوص جديدة.

الهدف 3.123: تقوية قدرات المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية

المؤشر 1.3.123 : عدد الآليات التي تم وضعها لتقوية قدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	3	7	11	13	13	2026

- **توضيحات منهجية**

يعتمد هذا المؤشر على احتساب، بشكل تراكمي، عدد الآليات التي تم وضعها حيث تبتغي تقوية القدرات وأدوار المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية من مجموع الآليات المبرمجة وهي كالتالي:

1. منصة التكوين عن بعد تشاركية (عدد المجزوءات التي تم تحويلها الى مضامين تكوين عن بعد)؛
2. منصة المشاركة المواطنة، إطلاق جمع توقيعات المدعمين بشكل رقمي عبر المنصة؛
3. تطوير بوابة الشراكة والزامية نشر المعلومات المتعلقة بالشراكة؛
4. قاعدة معطيات خاصة بالجمعيات؛
5. الإطار المرجعي لتمكين المجتمع المدني؛
6. آليات التواصل الدائم حول الديمقراطية التشاركية؛
7. الحقيبة البيداغوجية المتعلقة بمساهمة الجمعيات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

8. تسمية مهن المجتمع المدني (دليل مهن المجتمع المدني)؛
9. الإطار المرجعي للكفاءات Le référentiel des compétences؛
10. مخطط التكوين Le plan de formation؛
11. البوابة الجامعة لجمعيات المجتمع المدني (الشباك الوحيد للجمعيات)؛
12. تطوير التطبيق الرقمي الخاص بالديمقراطية التشاركية ؛
13. دلائل بيداغوجية لتكوين الجمعيات.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر انطلاقا من برنامج عمل مديرية العلاقات مع المجتمع المدني وحصيلتها الدورية، بالإضافة إلى اجتماعات لجنة القيادة والتتبع لمشروع نجاعة الأداء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس أثر تنفيذ هذه الآليات التي تم وضعها.

- **تعليق**

ستنكب الوزارة على وضع عدد من الآليات المساعدة على تقوية قدرات المجتمع المدني وتفعيل الديمقراطية التشاركية لتمكين الجمعيات من ترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العامة.

وبالتالي، سيمكن هذا المؤشر من ضبط عدد هذه الآليات التي ستستفيد منها الجمعيات في أفق تقييم الأثر عند تجويد وتطوير هذا المؤشر.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 134 : الدعم و المواكبة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار تعزيز الإدارة وإرساء أنظمة فعالة للشفافية والحكامة والتعاقد، يهدف البرنامج "**الدعم والمواكبة**" إلى تثمين الموارد البشرية وتنمية الموارد المالية وترشيد إنفاقها بغية تحقيق الرهانات المرتبطة بتحديث الإدارة و تحسين المناخ الاجتماعي للوزارة وتعزيز التواصل الحكومي. في هذا الصدد، يتضمن هذا البرنامج مشروعين أساسيين وهما:

- **مشروع دعم المهام؛**
- **مشروع دعم مهام التواصل الحكومي.**

ولتنزيل استراتيجية برنامج "**الدعم والمواكبة**"، سيتم العمل على:

1. تدبير الموارد وتحديث الإدارة

على مستوى التنظيم العام لمصالح الوزارة:

- إعداد مشروع مرسوم جديد لتحديد اختصاصات الوزارة وتنظيم هياكلها موائمة مع اختصاصات الوزارة واستراتيجيتها الجديدة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني، وكذا بناء على تقرير التدقيق التنظيمي للوزارة؛
- الشروع في تنفيذ مشروع معالجة أرشيف الوزارة ورقمنته؛
- اعتماد عدد من التدابير لإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارة عبر توفير الترجمة الأمازيغية للندوات الصحفية الأسبوعية للسيد الوزير التي تعقب المجلس الحكومي، وإدماج الأمازيغية في الهوية البصرية للوزارة؛

على مستوى تدبير الموارد البشرية والمالية:

- إنجاز برنامج تكويني خاص في مجال تدبير الموارد البشرية والموارد المالية والأنظمة المعلوماتية لفئة واسعة من الموظفات وموظفي الوزارة، بالإضافة لبرنامج خاص لإعداد الموظفين الجدد؛
- تعيين مديرين جديدين ويتعلق الأمر بكل من مدير العلاقات مع البرلمان ومدير الموارد والدراسات ونظم المعلومات؛
- مواصلة تفعيل مقتضيات التدبير المالي المبني على النتائج وفق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية؛
- الشروع في تنفيذ برنامج لتجديد أسطول السيارات بما يتوافق مع معايير النجاعة الطاقية والانتقال نحو السيارات الصديقة للبيئة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

على مستوى الأنظمة المعلوماتية:

- ترحيل البنية التحتية المعلوماتية للوزارة وإيواءها بمركز المعلومات الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية؛
- تعزيز الأمن المعلوماتي الداخلي والخارجي للوزارة؛
- تأهيل وتحديث البنية التحتية المعلوماتية للمقر الجديد للوزارة؛
- مواصلة تطوير وتعزيز النظام المعلوماتي المندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتتبع السياسات العمومية من خلال إحداث فضاء خاص بالقطاعات الحكومية ووحدة خاصة لدعم اتخاذ القرار وخدمات رقمية؛

على مستوى تحسين المناخ الاجتماعي بالوزارة:

- مضاعفة الدعم المقدم لجمعية الأعمال الاجتماعية لتنفيذ برنامجها الطموح لتجويد الخدمات الاجتماعية لكافة الموظفات والموظفين؛
- مواصلة الحوار القطاعي مع النقابة المستقلة لموظفات وموظفي الوزارة.

2. التواصل الحكومي:

يكتسي دعم مهام التواصل الحكومي أهمية استراتيجية في منظومة العمل الحكومي، وذلك لما للتواصل من محورية في أي تدبير للشأن العام، وقد نص الدستور على حق المواطنات والمواطنين في الحق في الحصول على المعلومة، كما نص على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك فإن التقييم الموضوعي لمختلف السياسات العمومية ستبنى على أساس تواصل دائم ومستمر وفعال.

- لذلك ترتكز استراتيجية 2022-2026 الخاصة بوزارة العلاقات مع البرلمان على المشاريع التي تهدف إلى القيام بمقتضيات التواصل المؤسساتي للوزارة وكذا تلك المتعلقة بالقيام بمقتضيات التواصل المرتبطة بمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ويهدف مشروع دعم مهام التواصل الحكومي الذي ستشرف عليه مديرية التواصل إلى ما يلي:

- إعداد تصور استراتيجي جديد للتواصل الحكومي بهدف توفير المعلومة الدقيقة حول الأوراش الإصلاحية والتنموية التي التزمت الحكومة بتنزيلها.
- بث الندوات الأسبوعية التي تعقب المجلس الحكومي مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، بغرض عرض وشرح القرارات والإجراءات الحكومية، انسجاما مع مرتكزات البرنامج الحكومي، بما يؤسس للنموذج التنموي الجديد ويستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين. كما تشكل هذه الندوات مناسبة أسبوعية يتفاعل خلالها السيد الوزير مع المنابر الإعلامية بمختلف أطيافها بشأن أهم القضايا الراهنة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- اعتماد الترجمة إلى اللغة الأمازيغية والاستعانة بلغة الإشارة في الندوة الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة، تفعيلا للطابع الرسمي للأمازيغية، بغرض تمكين شرائح واسعة من المواطنات والمواطنين من متابعتها.
- إنشاء حسابات خاصة للناطق الرسمي باسم الحكومة على وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتيوب، انستغرام، تيك توك...) لمواكبة التكنولوجيا الرقمية وما لها من أدوار كبرى في خلق قنوات متجددة للتواصل بين الحكومة والمواطنات والمواطنين، وخاصة فئة الشباب، وذلك لتعزيز الشفافية والتفاعل المستمر بين المؤسسات الحكومية ومحاربة المعلومات الخاطئة والمضللة والأخبار الزائفة.
- مشاركة السيد الوزير في عدد من البرامج التلفزية والإذاعية والتظاهرات الوطنية لتثمين العمل الحكومي والتواصل حول الأوراش التنموية الحكومية.
- تعزيز التنسيق المؤسساتي بين مختلف القطاعات الحكومية قصد توفير المعلومة والمعطيات المحينة لمختلف وسائل الإعلام.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

لترسيخ مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ستعمل الوزارة على ضمان استفادة النساء بنسبة لا تقل عن الثلث من البرامج التكوينية التي تنظمها الوزارة وكذا شركاؤها.

2. مسؤول البرنامج

مدير الموارد والدراسات والنظم المعلوماتية

3. المتدخلين في القيادة

- مدير دعم مهام التواصل والعلاقات العامة؛
- مدير العلاقات مع البرلمان؛
- مدير العلاقات مع المجتمع المدني.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.134: تقوية كفاءة الموارد البشرية وتحديث الإدارة ورقمنتها

المؤشر 1.1.134 : نسبة الرضى عن برامج التكوين المستمر

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الرضى عن برامج التكوين المستمر		%	-	70	80	90	95	**100**	2026
الهدف 1.134: تقوية كفاءة الموارد البشرية وتحديث الإدارة ورقمنتها	نسبة ولوج النساء للتكوين	%	-	30	36	42	45	**50**	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر I_s على الشكل التالي:

$$I_s = T_r \times 0.4 + T_{p/a} \times 0.3 + T_s \times 0.3$$

بحيث:

T_r: نسبة إنجاز الدورات التكوينية المبرمجة؛

$T_{p/a}$: نسبة حضور المعنيين للدورات التكوينية المنجزة؛

T_s: نسبة رضى المستفيدين والمسؤولين عن برامج التكوين المستمر.

هذه الصيغة لا تعتمد معدلا حسابيا، وإنما تعتمد معاملات ترجيحية متزنة مختلفة.

- **مصادر المعطيات**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

تنقسم المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر إلى معطيات كمية ومعطيات كيفية بحيث:

- المعطيات الكمية يتم تجميعها عن طريق احتساب عدد الأنشطة التكوينية المنجزة ونسبة حضور الموظفين المعنيين فيها.
- المعطيات الكيفية، يتم تجميعها عبر استمارات تقييم تسلم للمستفيدين من برامج التكوين المستمر والمسؤولين عنهم في بنياتهم الإدارية، وذلك بعد نهاية الدورات التكوينية بأشهر لقياس الأثر ومردودية عملهم.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة تقييم الرضى لدى المستفيدين ومسؤوليهم بسبب نوعية علاقات وظروف العمل التي تختلف من بنية إدارية إلى أخرى. وكذلك غياب استقرار الوضع الإداري للموظفين بسبب الحركية والترقي الوظيفي.

- **تعليق**

يجمع هذا المؤشر بين نوعين من التقييم:

1. تقييم كمي يتعلق بقياس نسبة الإنجاز عبر قسمة عدد الأنشطة المنجزة على عدد الأنشطة المبرمجة، واحتساب نسبة حضور المستفيدين عبر قسمة عدد الموظفين الحاضرين على عدد الموظفين المدعوين؛
2. تقييم كيفي يتعلق باحتساب نسبة الرضى لدى الموظفين والمسؤولين عبر تسليمهم استمارات تقييم للأنشطة التكوينية الذين استفادوا منها أو استفاد منها الموظفون الذين يشتغلون تحت مسؤوليتهم.

والهدف من صيغة احتساب هذا المؤشر هو الجمع بين التقييم الكمي والكيفي وقياس الأثر بعد انتهاء التكوينات المنجزة.

وبالإضافة إلى هذا المؤشر، يتم احتساب مؤشر فرعي يتعلق بنسبة ولوج النساء للتكوينات المنجزة كالتالي:

- البسط: عدد النساء المستفيدات؛
- المقام: عدد الموظفين المستفيدين؛

والهدف هو تحقيق المناصفة بين الجنسين في ولوج التكوين المستمر.

ويعتبر هذا المؤشر الفرعي أداة فعالة لقياس مدى استفادة العنصر النسوي من الاستثمار في مجال التكوين المستمر، وللإشارة فإن هذا المؤشر سيتم العمل على تطويره وتجويده بناء على النتائج المحققة مستقبلا.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.1.134 : عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	6	5	5	5	5	2026

- **توضيحات منهجية**

يهدف هذا المؤشر إلى تقييم مجهود الوزارة على مستوى رقمنة مساطرها الإدارية وخدماتها الموجهة نحو المرتفقين عموما. ويعتمد على تحديد قيمة عددية يسعى إلى تحقيقها كل سنة، على أساس تجميع القيم المسجلة تجميعا تراكميا من أجل بلوغ القيمة المنشودة برسم سنة 2026.

- **مصادر المعطيات**

يتم تجميع المعطيات انطلاقا من الوحدات الإدارية المرتبطة بالخدمات والمساطر الإدارية التي تمت برمجة رقمنتها تحت إشراف وتتبع قسم النظم المعلوماتية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يمكن هذا المؤشر من معرفة أثر استعمال هذه الخدمات على مردودية الإدارة، مما ينبغي العمل على تطويره مستقبلا.

- **تعليق**

من خلال برنامج العمل لسنة 2023، ستتم رقمنة عدد من الخدمات التي تقدمها الوزارة ،وهي كالتالي:

مديرية العلاقات مع البرلمان:

- إحداث نظام معلوماتي لدعم اتخاذ القرار في مجال العلاقات مع البرلمان

مديرية العلاقات مع المجتمع المدني:

- إنشاء بوابة وطنية لجمعيات المجتمع المدني؛
- تطوير تطبيقات التدبير الداخلي للجمعيات (المحاسبة و إدارة المشاريع، إلخ).

مديرية الموارد المالية والبشرية والنظم المعلوماتية:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- تطوير نظام تدبير التنقلات (Gestion des déplacements)

المؤشر 3.1.134 : نسبة تخفيض الاستعمال الطاقي (الماء، الكهرباء والمحروقات)

		الوحدة	إنجاز 2021	قانون المالية 2022	مشروع قانون المالية 2023	التوقع 2024	التوقع 2025	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تخفيض الاستعمال الطاقي (الماء، الكهرباء والمحروقات)		%	-	20	25	35,20	36	**50**	**2026**
المؤشر الفرعي	نسبة تجديد حظيرة السيارات بسيارات وفق معايير للبيئة	%	-	10,71	25,60	25,60	25,60	**30**	**2026**

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر I_r على الشكل التالي:

$$I_r = (T_{electricite} + T_{eau} + T_{gazoil})/3$$

بحيث:

$T_{electricite}$: نسبة تخفيض استعمال الكهرباء، وتحتسب كالتالي:

$T_{electricite}$= (montant de l'année N /montant de l'année N-1) x100

T_{eau}: نسبة تخفيض استعمال الماء، وتحتسب كالتالي:

T_{eau}= (montant de l'année N /montant de l'année N-1) x100

T_{gazoil}: نسبة تخفيض استعمال المحروقات، وتحتسب كالتالي:

T_{gazoil}= (montant de l'année N /montant de l'année N-1) x100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ويتم احتساب المؤشر الفرعي على الشكل التالي:

- **البسط:** عدد السيارات«صديقة للبيئة»؛
- **المقام:** مجموع سيارات الوزارة.

▪ مصادر المعطيات

يتم تجميع المعطيات الكمية عبر وثائق تنفيذ الميزانية للسنة المالية الجارية والسنة المقبلة، والتتبع عبر وضعيات الإنجاز المتعلقة بالنفقات موضوع هذا المؤشر والتي تعدها مصلحة تدبير الميزانية والمعدات.

▪ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار سيرورة ارتفاع أنشطة الوزارة المرتبطة أساسا بطريقة عمل المديريات، مما يؤثر سلبا على استعمال الطاقة ببنايات الوزارة وحظيرة سياراتها. كما لا يراعي تقلبات الأسعار المرتبطة بالسوق الدولية للمحروقات.

▪ تعليق

يعمل هذا المؤشر على تقييم فعالية برنامج النجاعة الطاقية الذي يشرف على إنجازه قسم الموارد المالية والبشرية، وبالإضافة إلى إجراءات الترشيد والتحسيس والتتبع والمراقبة، فإن الوزارة ستقوم بإنجاز مشروع النجاعة الطاقية الذي يهدف إلى الاعتماد جزئيا على الطاقة الشمسية، والمصابيح منخفضة الاستهلاك، وترشيد استعمال المياه في مجالات السقي والنظافة، وكذلك التحكم في نفقات الوقود بالنسبة لحظيرة السيارات.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	23	3	26	13,54
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	15	15	30	15,62
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	79	57	136	70,83
المجموع	117	75	192	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	117	75	192	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	117	75	192	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	117	75	192	100
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	117	75	192	100

■ **تعليق**

لا تتوفر الوزارة على هياكل لا ممركزة بالنظر إلى طبيعة اختصاصاتها ومهامها. ولهذا، فإن مجموع موظفات وموظفي الوزارة معينون بالإدارة المركزية

ملاحظة: هذا التوزيع يشمل المناصب المشغولة دون احتساب المناصب الشاغرة، والمناصب المالية المحدثة برسم السنة المالية 2023.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

بلغت نسبة النساء من مجموع العدد الإجمالي من موظفي الوزارة 39 % وهي نسبة مهمة تعكس المجهودات المبذولة في تكريس مبدأ المساواة في أفق المناصفة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وعليه، ستعمل الوزارة جاهدة للرفع من هذه النسبة من خلال آليات التعيين في المناصب والتوظيف مراعاة للإجراءات التنظيمية المعمول بها.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2023 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	38 446 499	211
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 652 320	30
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	218 636	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	497 545	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	41 815 000	241
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	41 815 000	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 134 : الدعم و المواكبة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

يهدف مشروع دعم المهام الذي تشرف عليه مديرية الموارد والدراسات والنظم المعلوماتية إلى ما يلي:

- تقديم الدعم اللازم لمهام الوزارة؛
- التدبير الحديث والفعال للموارد البشرية؛
- إرساء هندسة للتكوين تستهدف تنمية القدرات والكفايات التدبيرية والتقنية لموظفات وموظفي الوزارة؛
- تعزيز القدرات التدبيرية للوزارة عن طريق تمكين الموظفات من الأسس المنهجية والممارسات الجيدة في مجال الرقابة الداخلية والتحكم في المخاطر التدبير المالي والإداري؛
- تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظم المعلوماتية وتعزيز الأمن المعلوماتي للوزارة؛
- إرساء نظام لليقظة القانونية والتنظيمية؛
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين ظروف العمل وتحديث الإدارة وترشيد النفقات ورقمنة الوزارة؛
- مواصلة الجهود الرامية لاستكمال مشروع مثالية الإدارة؛
- وضع نظام للأرشيف المادي والرقمي؛
- إعداد دلائل المساطر وتفعيلها (الأرشيف، الامن المعلوماتي، تدبير الوثائق ...)؛
- النهوض بالأعمال الاجتماعية وتحسين المناخ العام بالوزارة.

ويتطلب إنجاز مشروع دعم المهام تكلفة مالية تقدر ب **31.961.000** درهم تتضمن مصاريف التكوين، شراء التجهيزات المتعلقة بالأنظمة المعلوماتية وعتاد ولوازم المكتب ومصاريف التكوين ومصاريف التنقل، الفندقة والإيواء والإطعام ومصاريف الاستقبال، إضافة الى التهيئة، الرسوم والإتاوات وكذا الطبع والإشهار وفي شق الاستثمار شراء وتركيب معدات الاتصالات، أشغال الموصلات والشبكات المعلوماتية.

- **مشروع 2 : دعم مهام التواصل الحكومي**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

يكتسي دعم مهام التواصل الحكومي أهمية استراتيجية في منظومة العمل الحكومي، وذلك لما للتواصل من محورية في أي تدبير للشأن العام، وقد نص الدستور على حق المواطنات والمواطنين في الحق في الحصول على المعلومة، كما نص على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، لذلك فإن التقييم الموضوعي لمختلف السياسات العمومية ستبنى على أساس تواصل دائم ومستمر وفعال.

- لذلك ترتكز استراتيجية 2022-2026 الخاصة بوزارة العلاقات مع البرلمان على المشاريع التي تهدف إلى القيام بمقتضيات التواصل المؤسساتي للوزارة وكذا تلك المتعلقة بالقيام بمقتضيات التواصل المرتبطة بمهام الناطق الرسمي باسم الحكومة.

ويهدف مشروع دعم مهام التواصل الحكومي الذي ستشرف عليه مديرية دعم مهام التواصل والعلاقات العامة إلى ما يلي:

- إعداد سياسة دعم مهام التواصل الحكومي وتنفيذها بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية؛
- إعداد الخرجات الإعلامية الموضوعاتية ذات الصلة بالشأن الحكومي بتنسيق مع القطاعات الحكومية؛
- إعداد ونشر التقارير الصحفية والمعلومات والقرارات الحكومية عبر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة والرقمية.

ويتطلب إنجاز هذا المشروع تكلفة مالية تقدر ب **3.200.000** درهم تتضمن مصاريف الترجمة والترجمة الفورية، مصاريف الصحافة والأنباء العامة والاشتراك في وكالة الأنباء والتوثيق.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 123 : تقوية العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التفاعل مع البرلمان**

يستند هذا المشروع إلى طبيعة المهام والاختصاصات النوعية المنوطة بالوزارة، والتي تتولى دورا محوريا في المجال المؤسساتي، وذلك راجع بالأساس إلى طبيعة عملها المتجسد في تسهيل التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ويندرج إعداد هذا المشروع في إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي، حيث تعتبر الحكومة أن النهوض بسبل التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يمثل أولوية في برنامج عملها.

وقد تم إعداد هذا المشروع في إطار الطموحات التي تحدو الوزارة لتقوية أواصر التعاون وبناء علاقات إيجابية ومنتجة مع البرلمان بمختلف أدواره الدستورية.

ولهذا الغرض، تعمل الوزارة على تفعيل اختصاصاتها في مجال التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وذلك بإقامة تعاون بناء ومسؤول وتواصل مستمر مع السلطة التشريعية ودعم الوظيفة الرقابية والتشريعية وكذا تقييم السياسات العمومية؛ من خلال مجموعة من المشاريع والإجراءات، منها : تفعيل التزامات الحكومة بالتفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية البرلمانية عبر العمل على تنمية الإنتاج التشريعي والرقابي بتفعيل عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بتتبع المبادرات التشريعية البرلمانية ومواكبة وتتبع جميع أشغال اللجان البرلمانية الدائمة ومضاعفة التجاوب الحكومي مع مختلف الآليات الرقابية وتعزيز التنسيق والتعاون بين السلطتين، وتعزيز ذلك من خلال إنجاز نظام معلوماتي مندمج لتدبير وتتبع أشغال العمل التشريعي ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية بالبرلمان.

كما ستعمل الوزارة على تعزيز العمل الرقابي من خلال تعزيز نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية الموجهة لمختلف القطاعات الحكومية.

ولتحقيق كل هذه الغايات، سيتم دعم هذا المشروع من خلال:

- تحديث وسائل وآليات التدبير من خلال تعزيز وتقوية النظام المعلوماتي المندمج للتبع أشغال الحكومة بالبرلمان؛
- تعميم استعمال خدمات النظام المعلوماتي على جميع القطاعات الحكومية؛
- تسريع التفاعل مع الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ويرتكز هذا المشروع على المستوى التدبيري على تطوير خدمات النظام المعلوماتي المندمج لتدبير العلاقات بين الحكومة والبرلمان لتيسير استعماله بشكل آمن من طرف مجلسي البرلمان ومديرية العلاقات مع البرلمان وباقي القطاعات الحكومية.

علاوة على إصدار مذكرات ودلائل وحصائل العمل، تعمل الوزارة على تعزيز قدرات مستشاري دواوين الوزارات المكلفين بالشؤون البرلمانية. للاستعمال الأمثل للنظام المعلوماتي وتعزيز تنسيق للرفع من تفاعل القطاعات الحكومية مع البرلمان

ويتطلب إنجاز مشروع تقوية التفاعل مع البرلمان تكلفة مالية تناهز **3.090.000 درهم**، تخصص للطباعة واقتناء العتاد المعلوماتي، إضافة الى صيانة النظام المعلوماتي المندمج وضمان دوام معالجة الأسئلة البرلمانية وتوزيعها على القطاعات الحكومية المعنية وتسريع التنسيق بين الجهازين التشريعي والتنفيذي في إطار تشجيع ورش الإدارة الرقمية.

- **مشروع 2 : تقوية قدرات المجتمع المدني**

يهدف هذا المشروع الى تثمين عمل جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وتقوية قدراتها وتعزيز أدوارها الدستورية.

تعمل الوزارة في هذا المجال على تنظيم عدة أنشطة يمكن عرضها كما يلي:

- إطلاق برنامج تقوية القدرات المؤسساتية للجمعيات على المستوى الجهوي وإحداث أقطاب الكفاءة في مجال المواكبة والتكوين وتشجيع التعاضد والاستغلال المشترك للوسائل بين جمعيات المجتمع المدني؛
- تثمين العمل الجمعوي من خلال تنظيم لقاءات ونداوة وطنية بمشاركة الشركاء المعنيين والجمعيات وتنظيم جائزة المجتمع المدني؛
- تعزيز الإطار القانوني والضريبي للجمعيات؛
- تشجيع التحول الرقمي لجمعيات المجتمع المدني؛

ويكلف إنجاز هذه الأنشطة ما يقارب **29.820.000 درهم**.

- **مشروع 3 : الديموقراطية التشاركية**

استنادا للمقتضيات الجديدة التي جاء بها دستور 2011 والمتعلقة بالديمقراطية التشاركية، تسعى الوزارة الى ترسيخ آلياتها عبر مختلف الوسائل؛ منها:

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- إطلاق برنامج تقوية القدرات في مجال النهوض بالمشاركة المواطنة عبر تنظيم دورات تكوينية وتواصلية وندوات لفائدة الجمعيات قصد المساهمة في تأهيلها لممارسة حقوقها الدستورية لتمكينها من المساهمة في صنع القرار العمومي وتتبع تنفيذه وتقييمه؛
- ضمان الولوج لخدمات بوابة المشاركة المواطنة وتنفيذ خطة تواصلية فعالة تعتمد مختلف الوسائط التواصلية المكتوبة والمسموعة والرقمية.

ويتطلب هذا المشروع تكلفة مالية تناهز **2.200.000 درهم** ستوجه لتنظيم الندوات عن بعد، إغناء بوابة المشاركة المواطنة، وكذا طباعة الدلائل والرقمة عبر اقتناء البرامج والعتاد المعلوماتي، ومواكبة عمل لجنة العرائض.